

العنوان:	تجارة المحظور في النصف الثاني من القرن 19م (سلعتا الدخان والخمر مثالا)
المصدر:	أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب
الناشر:	جامعة الحسن الثاني - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق
المؤلف الرئيسي:	بوشنتوف، لطفي
المجلد/العدد:	مج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
مكان انعقاد المؤتمر:	الدار البيضاء
الهيئة المسؤولة:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق - جامعة الحسن الثاني
الشهر:	فبراير
الصفحات:	117 - 136
رقم MD:	731620
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	تاريخ المغرب، الاقتصاد المغربي، تجارة الدخان، تجارة الخمر
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/731620

تجارة المحظور في النصف الثاني من القرن 19 م (سلعتا الدخان والخمر مثالا)

ذ. لطفي بوشنتوف
كلية الآداب - الدار البيضاء I

I - تقديم وملاحظات :

اتسم النشاط التجاري في مغرب النصف الثاني من القرن 19م بالخصوصيات المترتبة عن انفتاح البلاد للتدخل والاستيطان الأجبيين الذي كان له أثره على نوعية السلع والمعاملات وعلى بنية ومقومات المجتمع المحافظ حينئذ.

وإذا كان الأجنبي بثقله الخارجي المتمثل في الضغط الدولي وبثقله الداخلي المتمثل في عملية الاستيطان قد تمكن من خلق شروط مبادلات تصديرية واستيرادية في غاية الأهمية، فإنه لم يستطع ذلك إلا في «التجارة الحلال» حسب التصنيف الفقهي دون «تجارة المحظور» التي ظلت لأسباب شرعية واجتماعية وأمنية تواجهه بعراقيل متعددة ومستمرة.

وغاية هذه المداخلة إبراز بعض ملامح الجانب الثاني من هذا النشاط التجاري(1).

تجارة المحظور - قبل كل شيء - تستوجب إثبات ملاحظتين.

(1) تندرج هذه المداخلة ضمن مشروع بحث. والوثائق المعتمدة تم انتقاؤها من بين مجموعة كبيرة تتصل بالموضوع. ومجال الأحداث يقتصر - أساسا - على الشريط الساحلي - الأطلسي حيث المدن - الموانئ التي عرفت الاستيطان والتدخل الأجبيين وبالتالي المواجهة بين ما هو مغربي وما هو خارجي...

- الأولى : تعدد المحظورات في هذه الفترة، إذ تتضمن: المتاجرة في لخنزير(2) وتصدير المصارين وبيع السلاح لغير المخزن وبيع الرقيق وبيع بطائق الحماية والتهريب وتصدير المواد لفلاحية في ظروف معينة... الخ(3) غير أننا سنقتصر في هذه المداخلة على التطرق لتجاريتين محظورتين هما تجارنا الدخان بالخمر(4).

- الثانية : تجارة المحظور وأساسا المتاجرة في الدخان والخمر ليست وليدة النصف الثاني من القرن 19م. لكنها اتخذت خلاله طابع استمرارية التواجد وضخامة الحجم مع ما ترتب عنهما من اختلاف المواقف وتشعب المشاكل.



II - تجارة الدخان :

تسربت عشبة الدخان(5) إلى المغرب أيام أحمد المنصور السعدي انطلاقا من بلاد السودان.

(2) تعاطي الأجانب في النصف الثاني من القرن 19م لتربية الخنزير بالمغرب. وقد كان الغرض من ذلك تلبية حاجيات المستوطنين من جهة والتصدير من جهة ثانية. وقد تسببت تربية هذا الحيوان في مشاكل متعددة مترتبة عن صعوبة تخصيص مكان مناسب لرعيه من جهة وقيام الأجانب برعيه في مقابر ومزارع المغاربة ووسط منازلهم من جهة ثانية. مما أسفر عن إزعاج المغاربة واستفزاز شعورهم الديني وإصابة ممتلكاتهم واستغلالياتهم بخسائر مادية. كل هذا خلف مشاكل متعددة بين الساكنة والمخزن والأجانب تتضمنها الكثير من المراسلات بين هذه الأطراف. انظر على سبيل المثال لا الحصر: الوثائق، المجموعة الرابعة، الرباط - المطبعة الملكية، 1977، الوثيقة 519، ص. 239 - 240 (16 أبريل 1863) / الوثيقة 526، ص. 257 - 258 (7 يونيو 1863) / الوثيقة 578، ص. 387 (6 يناير 1870) / الوثيقة 588، ص. 415 - 417 (18 مارس 1877).

(3) انظر مختلف أجزاء مجموعة الوثائق الصادرة عن المطبعة الملكية - الرباط.
(4) لم ندرج تجارة الخنزير لكونها لم تطرح مشكلا مشتركا مع تجارتي الدخان والخمر، إذ لم يثبت تعاطي المغاربة لها ولا استهلاكهم لمنتوجها. للمزيد من المعلومات انظر الهامش 2.
(5) نقصد بعشبة الدخان ما تصنفه مصادرها ضمن «الأعشاب المرقدة والمفسدة» وهي الكيف والحشيش.

وكان الذين «قدموا بها يشربونها ويزعمون أن فيها منافع، فشاعت عنهم في بلاد درعة ومراكش وغيرهما من بقاع المغرب» (6). وقد خلف استعمال عشبة الدخان منذ بداية انتشاره نقاشا حادا حول تحريمه أو تحليله، تجاوز حدود الإفتاء إلى تصنيف كتب خاصة في الموضوع (7).

والظاهر أن الخلاف في تحديد الموقف الشرعي من هذه العشبة من جهة والإقبال على تعاطيها مع ما ترتب عن ذلك من زراعتها والمتاجرة فيها من جهة ثانية حمل المخزن على عدم الحسم في أمرها. فقد كانت ضمن السلع التي فرض عليها المكس في عهد السلطان محمد بن عبد الله قبل أن تعفى منه في عهد المولى سليمان (8). أكثر من ذلك، نلاحظ احتكار المخزن للمتجارة في هذه العشبة خلال القرن 19 م. ويظهر ذلك من خلال إجراءات رسميين:

- الأول تحديد أثمانها : من أمثلة ذلك في سنة 1802 حددت قيمة القنطار الواحد من دخان دكالة والحشيش بثلاثين أوقية وقنطار الكيف بثمانين أوقية (9).

- الثاني التحكم في «كنطرده» تجارتها: ففي سنة 1856 أكدت المعاهدة التجارية بين المغرب وانجلترا تشبث المخزن باحتكار كنطردات «طابغة والذي يشبهها من الربيع الذي يشرب في الدواية» (10). وقد كان المخزن يبيع

(6) الوفرائي (محمد الصغير بن الحاج بن عبد الله النجار المراكشي الوجاري)، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تصحيح هوداس، الطبعة الثانية لطبعة 1888، الرباط، ص. 162.

(7) نفس المصدر / حجي (محمد)، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، الجزء الأول، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ (2)، 1977، ص. 246 - 266.

(8) الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء الثامن، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف أ. جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء - دار الكتاب، 1956، ص. 169.

(9) الزعفراني (حاييم)، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب : تاريخ - ثقافة - دين، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1987، ص. 148.

(10) الوثائق، المجموعة الثانية، الرباط - المطبعة الملكية، 1976، ص. 201 - 213 و 215 - 226 (الشرط الثاني من معاهدة 9 دجنبر 1856).

هذه «الكنطردات». المتضمنة لحق المتاجرة في العشبة عن طريق مزايدات سنوية (11).

ومما يفسر تشبث المخزن بهذا الاحتكار رغم معارضة الفقهاء ما كانت تدره عليه المزايدات من عائدات مهمة. ففي منتصف القرن 19م أدر عليه احتكار الكيف بإقليمي طنجة وتطوان 20 ألف فرنك وبإقليمي القصر الكبير والعرائش 18 ألف فرنك وبأقاليم مكناس والرباط والدار البيضاء والجديدة 180 ألف فرنك (12). وقد كانت فئة اليهود أكثر الفئات تعلقا بشراء هذا الاحتكار كما تدل على ذلك الظواهر المخزنية المسلمة لهم (13) وامتلاكهم لدكاكين خاصة ببيع الدخان خارج الملاحات بأسواق لعطارة (14).

لم يقتصر وجود الدخان على ما كانت تنتجه البلاد من أعشاب. فمع بداية القرن 19م سيغزو الأسواق المغربية التبغ المستورد والذي يلاحظ احتكار المخزن له بنفس الشكل. فكمثل على تحديد الأثمان نستشهد بنص محرر في سنة 1802 مفاده أن ((الدخان المكناسي أو السلاوي والمستورد المسمى «بطباغو»)) كان خاضعا للتسعيرة الأسبوعية لسوق مكناس (15). وكمثل على التحكم في «الكنطردات» نلاحظ أن

(11) مثلا مزايدة احتكار الكيف سنة 1896 :

Miège (Jean - Louis), *Documents d'histoire économique et sociale au XIX siècle*, Paris - C.N.R.S., 1969, pp. 255-268 (Législation douanière marocaine).

Miège (Jean - Louis), *Le Maroc et l'Europe (1830 - 1894)*, tome II : L'ouverture, (12 Paris P.U.F., 1961, pp. 236 - 237).

(13) يؤكد ذلك قرار محكمة سلا المؤرخ في 1802 من جهة والرسالتين الموجهتين من طرف المولى عبد العزيز إلى الطبيب الصبيحي سنة 1324 بشأن «شكاية يهود فاس من أناس سلا لبيعهم عشبة الطرقة» من جهة ثانية: الزعفراني، ألف سنة... مرجع سابق، ص. 150 / وثائق الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، السلسلة الأولى أ، الوثيقة 363 (25 محرم 1324) / الوثيقة 424 (29 جمادى الأولى 1324).

(14) في الصورة مثلا : الزعفراني، ألف سنة... مرجع سابق، ص. 157.

(15) المرجع السابق، ص. 148 / تشير أيضا رسالة مؤرخة في 1282 موجهة من عبد الواحد أقصبي إلى الحاج محمد بنيس إلى حدوث زيادة في أثمان بيع التبغ بالصويرة مع ما ترتب عن ذلك من مشاكل مع قنصل الانجليز ومن ضرورة إحداث محلات معينة لبيعهم... إلخ: وثائق الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، السلسلة III أ، رقم المحفظة 2، الوثيقة 168 (8 محرم 1282).

السلطانين مولاي عبد الرحمن ومحمد الرابع احتكرا استيراد التبغ(16).

III - الموقف من تجارة الدخان :

منذ البداية طرحت عشبة الدخان نقاشا حادا بين العلماء المغاربة حول تحريمها أو تحليلها(17). غير أن التحريم غلب على الفتاوي والمصنفات التي تناولت الموضوع. وقد أنكر علماء القرن 19 م سماح المخزن بتداول عشبة الدخان واستيرادها وزراعتها بل واحتكاره تجارتها(18).

وقد أثبت الناصري في النصف الثاني من القرن 19 م الأسباب التي دعت به علماء فاس إلى الافتاء بتحريم عشبة الدخان، وهي :

- أولا : كونها تنفي غرضا كبيرا من أغراض الشارع وهو إسقاط الطهارة وما يترتب عن ذلك من التشكك في صحة الفرائض مثل الصلاة والصوم.

- ثانيا : تسببها في الأدمان وما يترتب عنه من فقدان التوازن العقلي مقارنة بمفعول الخمر(19).

وقد كان لهذا الموقف أثره على المغاربة. وكمثل على ذلك تلك الثورة التي قام بها أهل مراكش(20) في عهد المولى عبد الرحمن، بسبب ممارسة

(16) مثلا في السنوات 1850 و1851 و1862 :

Miège Documents..., op. cit., pp. 255-268 (Législation douanière marocaine) / Miège, Le Maroc..., t. II, op. cit., p. 236.

(17) انظر الهامشين 6 و7.

(18) ابن الخضر (المهدي العمراني الوزاني)، حكم استفاف طابا واستنشاها، مخطوط الخزانة العلمية الصبغية بسلا، نسخة مصورة ضمن مجموع عن أصل مؤرخ في

7 ربيع الثاني 1295 / Miège, Le Maroc..., t. II, op. cit., p. 236

(19) الناصري، الاستقصا...، الجزء الخامس، 1955، ص. 126 - 129 / نفسه، الجزء التاسع، 1956، ص. 193 وما بعدها.

(20) بمساندة أحد متصوفتها الشريف عبد الهادي العلوي.

مستوطن إسباني لمهنة «تقطير الحشيش» والتي استهدفت إقصاء العامل قبل أن تنتهي بتغريب جزء من سكان المدينة إلى فاس(21).

هذا الرفض المزدوج دفع سلاطين القرن 19 م إلى التفكير - أحيانا - في القضاء على هذه التجارة. وكعلامة على ذلك قيامهم مرارا بإحراق مخزونها. ويبرر الحسن الأول - في خطاب موجه إلى علماء فاس - موقفه وموقف غيره من السلاطين حين احتكروا هذه التجارة متحدين العلماء، بأن هذا الاحتكار حل تبناه المخزن بعد فشل الحلول الأخرى(22) والهدف منه رفع أثمان هذه العشبة وبالتالي تحديد عدد المتعاطين لها والتضييق عليهم(23).

حرج المخزن سيبلغ ذروته حينما استفتى الحسن الأول سنة 1304 هـ علماء فاس في حكم تجارة «الأعشاب المرقدة والمفسدة».

الحسن الأول عبر عن عزم المخزن التنازل عن احتكار تجارة هذه الأعشاب ولكن أيضا عن تخوفه من أن يترتب عن ذلك انخفاض أثمانها وتشجيع استيرادها مما قد يكثر من عدد المدمنين والمتاجرين فيها(24).

جوابا عن استفتاء الحسن الأول، افتي الشيخ جعفر الكتاني(25) بحظر الأعشاب المخدرة تناولا وتجارة. وقد وقع هذه الفتوى إضافة للشيخ الكتاني مشايخ فاس: القاضي حميد بن عبد السلام بناني وأحمد بن أحمد بناني والطيب بن أبي بكر ابن كيران وعبد الله البدرأوي وعبد الهادي الصقلي وأحمد بن محمد ابن الخياط وعبد الملك الضرير العلوي وأحمد ابن

(21) ابن إبراهيم (العباس)، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، الجزء العاشر، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط - المطبعة الملكية، 1983، ص. 163 - 164.

(22) إحراق مخزونات عشبة الدخان أساسا.

(23) الناصري، الاستقصاء... الجزء التاسع، مصدر سابق، ص. 193.

(24) انظر نص استفتاء الحسن الأول لعلماء فاس المؤرخ في 23 محرم 1304 هـ: المصدر السابق، ص. 192 - 193.

(25) الكتاني (جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي) المتوفى سنة 1323 / 1905.

الحاج(26). وقد كتب كل من عبد الهادي الصقلي وأحمد ابن الخياط فتوتين آخرين في نفس الموضوع(27).

ويمكن أن نحصر مضمون فتوتي علماء فاس والناصري فيما يلي:

- أولا : رفض احتكار المخزن لهذه التجارة، لأن ذلك يلطخ منصب الأمانة والخلافة من جهة ويؤدي إلى نتائج عكسية تتجلى في تهيج المدمنين على تعاطي هذه الأعشاب من جهة ثانية(28).

- ثانيا : رفض إدعاء إمكانية استغلال الأجانب لتنازل المخزن عن الاحتكار كي يستوردوا التبغ من الخارج. وقد نبه العلماء الحسن الأول إلى بنود الاتفاقية المغربية - الانجليزية التي ترفض هذه الامكانية ودعوه إلى الاستناد عليها(29).

يطرح الناصري ضمن فتواه مشروعا ظنه كفيلا بالقضاء على عشبة الدخان. هذا المشروع - الذي أكد فيه صاحبه على التدرج في تطبيقه ليكفل له النجاح وحدد مدة تنفيذه بثلاث سنين - تتوالى مراحلها كالتالي:

- أولا : إقامة حملة وعظية - دعائية ضد أعشاب الدخان في مجالس العلماء والمساجد مع تأليف مصنفات ونظم أشعار حول الآثار السلبية لاستعمالها. وتستغرق هذه المرحلة ما بين ثلاثة وأربعة أشهر.

- ثانيا : بعدها أمر القضاة وأئمة المساجد والعلماء بإسقاط شهادة وإمامة وجهاد من يتعاطاها، وذلك طيلة مدة زمنية مماثلة.

(26) الفتوى توجد ضمن مجموع مخطوط بالخزانة العامة كـ 1180، ص. 231 - 237.

(27) فتوى عبد الهادي الصقلي يوجد نصها عند الوزاني في النوازل الصغرى : ط. ف. 1، ص. 319 - 321 / وفتوى أحمد بن الخياط توجد ضمن مجموع مخطوط خاص، ص. 213 - 220 / المنوني (محمد)، المصادر العربية لتاريخ المغرب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، جامعة محمد الخامس، العدد الرابع عشر، السنة 1988، ص. 187، المصادر: 1068 و1069 و1070.

(28) حسب العلماء، المدمن يتهيج على كل ما هو مرتفع الثمن ونادر. كما أن احتكار السلطان تجارة هذه العشبة تجعل المدمن - الذي يعتقد أن السلطان هو القدوة الحسنة - يظن أن المخزن يحللها.

(29) هذه الاتفاقية تجعل المخزن هو المتحكم في هذا النوع من التجارة. وليس للأجانب إلا استيراد القدر الذي هم في حاجة إليه.

- **ثالثا :** بعدها أمر الولاة والعمال بمنع زراعة وإدخال والمتاجرة في هذه الأعشاب.

- **رابعا :** بعدها يتخلّى المخزن عن احتكارها ويحرق مدخراته منها ويأمر بإقفال المقاهي التي تستعمل بها ويمنع تداولها في المجمع العامة.

- **خامسا :** بعد الكل، إعلان تحريمها وتنفيذ حد مماثل لحد الخمر على الذين يعصون هذه القرارات (30).

لكن متابعتنا لتطور تجارة الدخان تثبت عدم تطبيق هذا المشروع. بل أنها تؤكد - أكثر من ذلك - على استمراريتها واستمرار تمسك المخزن باحتكارها. هذا رغم أن الناصري يؤكد أن الحسن الأول بعد استفتائه لعلماء فاس قام بالتنازل عن احتكار «كنطرداتها» وإحراق ما كان مدخرا لديه من الأعشاب وتحديد الاستيراد في القدر الذي يحتاجه الأجانب منها وقصر عمليات الاستيراد هاته في ميناء طنجة فقط (31).

IV - تجارة الخمر :

للخمر وجود قديم بالمغرب. ورغم كون ساكنته اعتنقت الإسلام، فقد استمر في التداول خصوصا وسط فئة اليهود. لكن في القرن 19م بدأت تجارة الخمر تتخذ طابعا جديدا تميز بضخامة حجم الاستيراد وإشهار المعاملات التجارية.

بالطبع كان استيراد الخمر محظورا على التجار المسلمين. كمثال على ذلك الظهير المؤرخ في 14 ربيع الأول 1241هـ، الذي بموجبه يولي المولى عبد الرحمن الرئيس عبد السلام بن محمد بن الفقيه الشريف السلوي قيادة السفينة التجارية «أزيلة» والذي أوصاه فيه «أن لا يحمل في مركبه مثل

(30) انظر فتوى الناصري المؤرخة في 15 ربيع الثاني 1304 هـ : الناصري، الاستقصا...، الجزء التاسع، مصدر سابق، ص. 193 - 199.

(31) المصدر السابق، ص. 199.

الخمير والخنزير فإن حما (كذا) حول ذلك فقد تعرض لغضب الله ونكالنا» (32).

عكس ذلك كانت تجارة الخمير حكرًا على الأجانب واليهود المحميين - أساسًا - والذي كانوا يستوردونه. ضمن هؤلاء نجد في سنتي 1868 و1869: بطنجة المستوطن الإسباني Pinto وبالدار البيضاء من الفرنسيين J. Serieys وA. Serieys وP. Ménard وProsper Ferrieu ومن الانجليز H. Cansino وDe Na-tali ومن الإيطاليين بأزيليو ومن اليهود الأخوين شمويل وإبراهيم التدغي المتمتعين بحماية البرتغال (33).

وقد كان للخمير المستورد إقبالًا من طرف المستهلكين. فبتاريخ 14 غشت 1884 كتب Mahon قنصل فرنسا بالصويرة مجيبًا عن رغبة بلاده معرفة الوضعية التجارية بالمغرب «يجب جلب العديد من المواد الغذائية من أوروبا مثل الخمير والخمور العذبة» (34)... ومواد أخرى يفقدها مغاربتنا» (35).

* * *

V - تجارة المحظور ومشاكل المراقبة :

تردد المخزن في اتخاذ موقف حاسم من الدخان والخمير من جهة وفشله في مراقبة استيراد الكمية التي يحتاجها الأجانب واليهود منها من جهة ثانية أديا - في النصف الثاني من القرن 19 م - إلى انتشار الادمان عليهما حتى وسط المغاربة، الشيء الذي أحدث اهتزازًا اجتماعيًا في غاية الخطورة خصوصًا بالمدن والمراسي الأطلسية...

(32) ابن زيدان (عبد الرحمن)، اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، الرباط، 1933، ص. 151 - 152 (ظهير 14 ربيع النبوي 1241).

(33) بوشعراء (مصطفى)، الاستيطان والحماية بالمغرب (1280 - 1311 / 1863 - 1894)، الجزء الثاني، الرباط - المطبعة الملكية، 1987، ص. 573، 865، 904، 920، 926، 928 - 929، 932.

(34) الخمور العذبة ترجمنا بها كلمة Liqueurs الفرنسية.

(35) Miège, Documents..., op. cit, doc. 39, n° 4, pp. 173 - 176 (14 août 1884).

قد تكون العائدات التي أدرتها الاحتكارات على الخزينة من بين العوامل التي تفسر موقف المخزن (36). وقد يكون ضغط المدمنين عاملا آخر يندرج في سياق البحث عن المبررات. مثلا، تشير بعض الروايات إلى رفض المدمنين على «الأعشاب المرقدة» مراقبة واحتكار ورفع أثمان عشبة الدخان. بل وتجعل من بعض التحركات الشعبية وأساسا انفعالات الكيش وثورة الاودية بالرباط - في النصف الثاني من القرن 19 م - شكلا من أشكال تدمير المدمنين ضد هذه الإجراءات (37). كيفما كان الحال، فإن الاهتزاز الاجتماعي الذي حصل في العديد من المدن والمراسي أساسا نتج عن عوامل لم يستطع المخزن التغلب عليها.

1 - استحالة مراقبة استيراد حاجيات الأجانب واليهود وتزايد عمليات التهريب :

حين سمح المخزن - بناء على الاتفاقيات الثنائية المغربية - الأجنبية - باستيراد الكميات التي يحتاجها الأجانب واليهود من الدخان والخمر، وحين أقدم على احتكار المتاجرة في الدخان، واجهته تجاوزات متعددة مترتبة عن تضخيم الاستيراد المراقب (38) وتزايد عمليات التهريب. فحسب المراسلات المتعددة التي تمت بين أمناء الصويرة وأسفي ووزير الخارجية محمد بركاش وسيدي محمد بن عبد الرحمن في سنتي 1862 و1863 نلاحظ قلق المخزن من تزايد كمية الخمر المستورد وتخوفه من نوعية المستهلكين الموجهة إليهم. كما نلاحظ رفض الأجانب تجارا وقناصل تحديد هذه لكمية (39). كما يشير إحصاء قنصل اسبانيا بتطوان Ramon Ion إلى وجود ثلاثة ملاهي (40) بالمدينة يشتغل أصحابها الاسبانيون ببيع التبغ والسجائر

36 انظر الصفحة 3 من هذه المداخلة.

37 Miège, Le Maroc..., t. II, op. cit, p. 236.

38 أي الكميات التي كانت خاضعة لمراقبة أمناء المراسي عند استيرادها.

39 الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، الوثيقة 516، ص. 231 (25 يوليوز 1862) / الوثيقة

517، ص. 233 - 234 (1 أكتوبر 1862) / الوثيقة 542، ص. 297 (2 أكتوبر 1863).

40 الملاهي ترجمنا بها كلمة Cabaret الفرنسية.

المهريين سنة 1870 (41). وتفيدنا مراسلات أخرى بين عاملي مراكش وأسفي ومحمد برকাশ والسلطان في 1868 و 1877 عن انتشار عمليات تهريب التبغ بالمراسي والمدن المغربية (42) ورفض القناصل الضغط على مواطنيهم لوضع حد لهذه الخروقات (43). وبطبيعة الحال فإن فائض الاستهلاك الأجنبي واليهودي من الخمر والدخان الناتج عن تضخيم الاستيراد والتهريب كان موجهًا للمستهلك المغربي...

2 - صعوبة التحكم في العناصر المشتغلة بالاستيراد أو التهريب :

فالمستوطنون الأجانب كانت تحميهم المعاهدات (44) وضغوط بلدانهم. واليهود - بفضل التدخل الأجنبي - استصدروا ظواهر مخزنية لصالحهم وأصبحوا محميين وسماسرة للمستوطنين... بل أكثر من ذلك نجد العديد

Miège, Documents..., op. cit, doc. 32, p. 145 (Registro de los espagnoles residentes en (41 Tetuan in 12 mars 1870).

(42) التهريب أدى أيضا إلى احتجاج مشطري «الكنطردات» من المخزن، لكونه يفقدهم امتياز الاحتكار. ونورد هنا - على سبيل المثال لا الحصر - نص رسالتين موجهتين من طرف المولى عبد العزيز إلى الطيب الصبيحي بشأن شكاية اليهود المحتكرين لها. «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله. خديمتنا الأرضى القائد الحاج الطيب الصبيحي السلاوي، وفقك الله والسلام عليك ورحمة الله. وبعد، فقد اشتكى بأعتابنا الشريفة يهود فاس المشترون لمنفعه الصاكة بأن أناسا من أهلا سلا وغيرهم صاروا يتعاطون ببيع عشبة الطريقة بالفنادق ونحوها سرا وعلانية، وفي ذلك ضرر عليهم وخرق لضابط الكنطردة الواجب توفيتهم بشروطه. وعليه فنأمرك. بشد عضدهم والوقوف مع نوابهم حتى ينكف كل من يتعاطى ذلك بدون إذنهم، ويجري الأمر في الكنطردة هناك على مقتضاه والسلام. في 25 محرم الحرام 1324 هـ: وثائق الخزنة العلمية الصبيحية بسلا، السلسلة الأولى أ، الوثيقة 363 (25 محرم 1324) / «الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله. خديمتنا الأرضى القائد الطيب الصبيحي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله. وبعد فنأمرك أن تشد عضد نواب يهود الصاكة فيما يباع من عشبة الطريقة بإياتك حتى لا يقع عليهم خرق في ذلك، والسلام. في 29 جمادى الأولى عام 1324 هـ: نفس المصدر، الوثيقة 424 (29 جمادى الأولى 1324).

(43) الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، الوثيقة 574، ص. 376 - 377 (4 شتنبر 1868) / الوثيقة 594، ص. 429 (13 غشت 1877).

(44) باستثناء المعاهدة الانجليزية - المغربية لسنة 1856، تميزت باقي المعاهدات بالتعميم في موضوع تجارة المحظور.

من مستوردي ومهربي الخمر والتبغ يتولون أيضا مهام رسمية أو شبه رسمية لبلدانهم بالمغرب. فمن مستوردي الخمر - مثلا - نعد P. Ménard وكيل البواخر الفرنسية و Prosper Ferrieu نائبا قنصليا لفرنسا وبازيليو نائبا قنصليا لإيطاليا وبلجيكا (45). هذه الملاحظة قد تساهم في تبرير موقف ممثلي الدول الأجنبية من احتجاجات المخزن وتفسر تلك المحادثات الصماء بين الطرفين.

ومن الأمثلة المعبرة في هذا الإطار شخص الياس الطويل الوكيل القنصلي للولايات المتحدة الأمريكية الذي «كان يزرع ويستعمل التبغ». فعند كل محاولة الضغط عليه من طرف نواب المخزن بالعرائش، كان «يتجاسر على المناصب الدينية، ويهين حكام البلد، ويكثر التردد لمجالسهم بالفظاظة والعنف وإظهار القوة... حتى تعطلت على الشرع والمخزن بالثغر المذكور - الأحكام... ويسب الناس جهارا ويلعن الآباء والأجداد أمام الحكام وغيرهم...» وذلك ما بين 1887 و 1892 (46).

* * *

VI - تجارة المحظور والانعكاسات الاجتماعية :

توفر الخمر والتبغ وباقي «الأعشاب المرقدة» بالأسواق المغربية خلف تزايدا في عدد المدمنين المغاربة. وقد ترتب عن هذا الوضع نتائج اجتماعية تجسدها ظاهرة المقاهي (47) حيث كانت تستهلك هذه المواد وحيث انعكست آثارها.

كانت المقاهي تستعمل كمحطات يأوي إليها المسافرين والرقاصون (48). كما كانت تستعمل كحانات في ملاحات اليهود (49). لكن في النصف الثاني

(45) انظر الهامش 33.

(46) بوشعراء، الاستيطان... الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 680 - 681.

(47) احتفظنا بهذا الاسم رغم كونه لا يعبر بدقة عن الظاهرة وذلك لوروده بكثرة في الوثائق المخزنية - انظر أيضا الهامش 52.

(48) مثل تلك التي كان يملكها عبد القادر الجيلاتي بأصيلة في النصف الثاني من القرن 19م: الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، الوثيقة 566، ص. 358 - 359 (31 يناير 1867).

(49) الزعفراني، ألف سنة...، مرجع سابق، ص. 156.

من القرن 19م أصبحت هذه «القهاهوي» تطرح عدة مشاكل اجتماعية مترتبة عن ارتفاع عددها وتنوعها.

فمن حيث العدد، في طنجة وحدها انتقل عهد المقاهي من 57 سنة 1884 (50) إلى أكثر من مائتين سنة 1894 (51).

أما من حيث تنوع هذه المقاهي فنجمله في ثلاثة (52) نستعرضها مع آثارها الاجتماعية.

1 - المقهى - الحانة :

بها كان يباع ويستهلك الخمر والدخان كما تدل على ذلك مصادرنا عن سلا (53) وفاس (54) وتطوان (55) وطنجة (56)... إمكانية بيع الخمر والدخان والسكر جهارا اعتبرت - قبل كل شيء - استفزازا للشعور الديني. وبدافع من هذا الأخير قتل الطارقي José Trinidad وهو في حالة سكر وعريدة جهارا

(50) 34 منها داخل المدينة و23 خارج أسوارها :

Miège, Le Maroc...., t. III, : Les difficultés, 1962, p. 261.

(51) Miège, Le Maroc...., t. IV : Vers la crise, 1963, p. 354.

(52) نستعمل هنا الأسماء : المقهى - الحانة ومقهى - القمار والمقهى - الملهى، انطلاقا من المعلومات التي تمدنا بها الوثائق المخزنية والأجنبية بل ومن الأسماء الواردة بها أيضا. على أننا نتحفظ عند أي مقارنة بين دلالة هذه الأسماء في فترة دراستنا ودلالاتها الحالية.

(53) الناصري، الاستقصا... الجزء التاسع، مصدر سابق، ص. 198.

(54) في سنة 1896 كانت بملاح فاس حانة في ملك إسباني :

Le Tourneau (Roger), Fès avant le protectorat : etude économique et sociale d'une ville de l'Occident musulman, Casablanca, 1949, p. 161.

(55) حسب جرد القنصل الاسباني Romon Lon في 12 مارس 1870، كانت توجد بها خمس حانات تباع بها السجائر والتبغ والخمر :

Miège, Documents...., op. cit, doc. 32, p. 145 (Registro de los Españoles residentes en Tetuan.

(56) Miège, Le Maroc...., t. IV, op. cit, p. 288.

بأزقة طنجة في دجنبر 1892 (57). آثار هذه الامكانية نجدها أيضا داخل المجتمع المغربي يجسدها ذلك الأمر الذي وجهه محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش في سنة 1868 بإلقاء القبض على الاسباني بيبي الذي كان بمراكش «يبيع الخمر جهارا للمسلمين ويفسد بذلك أولادهم ومن لا عقل عنده منهم، وترتب على ذلك مفسد، إذ من يفقد عقله لا يضبط ما يفعل ولا يبالي بشيء...» (58). هذه الامكانية كانت تخوف المسؤولين - أيضا - من الفوضى. فحسب رسالة وجهها قائد أصيلة (59) إلى محمد بركاش في 1 أبريل 1867، أخذت اسباني حانة بالمدينة، وبما أن سكانها كانوا يغيبون عنها في الأسواق (60) فإن نواب المخزن كانوا يخشون من تعاطي أهل الجبال - الذين يقصدون المدينة في غياب رجالها - للخمرة مما قد يسفر عن أحداث غير مرضية (61).

2 - مقهى - القمار :

كانت المقاهي أيضا محلا للقمار كما تشهد على ذلك العديد منها بطنجة في النصف الثاني من القرن 19م (62). ومن آثار هذه الظاهرة ما كتبه الطريس إلى السلطان في 23 يوليوز 1889 من أن مستوطنا أمريكيا يدعى Adams اشترى «دارا كبيرة بساحل البحر، قرب ديوانة مرسى طنجة، بقصد

(57) أسفر هذا الحدث عن توتر العلاقات المغربية - الانجليزية :

Guillen (Pierre), *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905*, Paris - P.U.F., 1967, pp. 276-277./

روجرز (ب. ج)، *تاريخ العلاقات الانجليزية - المغربية حتى عام 1900*، ترجمة ودراسة وتعليق د. يونان ليب رزق، الطبعة الأولى، الدار البيضاء - دار الثقافة، 1981، ص. 290 - 291/ بوشعراء، الاستيطان...، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 512.

(58) الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، الوثيقة 572، ص. 371 (8 ماي 1868)/ الوثيقة 573، ص. 373 - 374 (4 يونيو 1868).

(59) الحاج علي بن محمد.

(60) يغيبون كل أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة.

(61) المصدر السابق، الوثيقة 568، ص. 362 - 363 (1 أبريل 1867).

(62) Miège, *Le Maroc...*, t. IV, *op. cit.*, p. 288.

جعلها محلا للقمار يأتي إليه المولعون من كل ناحية من المسلمين
ونصارى ويهود...» (63).

كما تشهد مراسلة القنصل البرتغالي بالمغرب إلى الحاج بن العربي
الطريس على وجود الكثير من «الديار الملعوب فيها القمار... لأناس من
أجناس أخرى...» (64).

3 - المقهى - الملهى :

كثيرا ما كانت هذه المحلات التي يباع ويستهلك بها الخمر والدخان
تتحول إلى ملاهي مشبوهة كما تشهد على ذلك العديد منها بطنجة (65)
وتطوان.

إضافة إلى المشاجرات التي كانت تقع بهذه الملاهي (66) اشتكى المغاربة
من ممارسات أخطر كانت تقلق راحتهم وتهز مشاعرهم الدينية. مثلا في
سنة 1873 فتح المستوطن الاسباني فرانسيسكو بمدينة الرباط ملهى يباع
فيه الخمر ويمارس به البغاء. وقد اختار هذا المستوطن للمهاة موقعا

(63) بوشعراء، الاستيطان...، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 470 - 471.

(64) «الحمد لله وحده. جناب محبنا الأرضي المحترم الفقيه السيد الحاج محمد بن العربي الطريس
الوزير بطنجة للحضرة الشريفة دام تأييدها. لازال السؤال عنك نطلب الله أن تكون بخير
وعافية دائما. فقد ورد علينا الأعز كتابك عن المضر لعب القمار التي تأصلت في هذا البلد. ولما
فهمنا مضمونه استخبرنا لعل تعاطاها أحد رعايانا. وقد نتج من بحثنا المعني أن لا رعية ولا
حماية برطقيز له دار معدة لتلك الألعاب الرجسية التي تعاقبها بأشد العقوبة القوانين
القصاصية البرطقيزية. أما الديار الملعوب فيها القمار التي أشرت إليها فهي لا ناس من أجناس
أخرى. ولا ريب لي في أن المسطرس والقناصل الحاكمين على أولئك الأنفار سيعملون كل ما
يجب لقطع ذلك الشر المخيف. ولكن أن ظهر لكم أن لي طاقة على أن أعينكم بوجه من الوجوه
الإعانية لتبليغكم مقصودكم الصالح فتفضلوا علي بالإشارة إليه. وعلى المحبة والسلام،
وبتاريخ 27 ماي 1891. المنسطر بلنيصنش لدولة البردقيز خسي دانييل كلاصو
J.D. Colaço: من رسائل خوسي دانييل كولاصو J.D. Colaço قنصل دولة البرتغال
بالمغرب، توجد ضمن مجموع مخطوط في ملكية خاصة، ص. 153.

(65) Miège, Le Maroc..., t. III, op. cit., p. 260. / t. IV, op. cit., pp. 288 et 354.

(66) انظر الهامش 41.

استراتيجية وسط السوق والإحياء السكنية، وجند لخدمته العديد من المومسات والسامسة، كما جعله مفتوحا إلى ما بعد منتصف الليل في وجه الشباب المغاربة. وفي رسالة وجهها عامل الرباط (67) إلى محمد بركاش بتاريخ 31 يوليوز 1873 ترددت شكاوي الرباطيين من «أن هذا الحانوت فسدت لهم أولادهم بشرب الخمر وشرب سكار وخططة الفساد...» (68). وهناك أيضا رسالة مماثلة وجهت إلى الحسن الأول من طرف سكان طنجة احتجاجا على وجود ملاهي لا تغلق ليلا وترتفع فيها الأصوات بالغناء ويصدر عنها ضجيج الموسيقى (69)...

لم تقتصر آثار هذه الملاهي في هذه المظاهر. بل تجاوزتها - بحكم وجود الدخان والخمر والقمار والبغاء - إلى حدوث فضائح أخلاقية مثل تلك التي أحدثتها صاحبة ملهى العرائش Arnol سنة 1873 والاسبانية Marie Rose بطنجة سنة 1879 (70). بل في بعض الأحيان كان رجال المخزن أنفسهم يتورطون في مثل هذه الفضائح. ففي سنة 1867 اتهم عامل مراكش (71) وخليفته (72) بحماية دور البغاء مقابل مبالغ مالية منتظمة. وقد نتج عن هذا الاتهام ثورة أهل مراكش وإضراب حرفييها بمساندة المحتسب والناظر والقاضي (73). وأسفرت هذه الثورة عن عزل المتدمرين للعامل المتهم (74) كما

(67) عبد السلام السويسي.

(68) الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، الوثيقة 587، ص 411 - 414.

(69) التسماني خلوق (عبد العزيز)، مائة وثيقة غير منشورة حول طنجة في القرن التاسع عشر

وبداية العشرين: المجموعة الثانية (طنجة بين السلطة المركزية والهيئة الدبلوماسية)، مجلة دار

النيابة، السنة الرابعة، العدد الرابع عشر، ربيع 1987، الوثيقة 29، ص. 69 - 70 (رسالة عبد

الصادق بن أحمد إلى السلطان في 14 نوفمبر 1885).

Miège, Le Maroc..., t. III, op. cit, p. 261. 70

(71) أحمد بن داود.

(72) صالح الأقرع.

(73) بالتتابع : مولاي أحمد بن عامر والصبان والعلامة محمد بن عبد الواحد الدويري.

(74) سيقمع السلطان هذه الثورة ويسجن المحتسب ويعزل القاضي : الناصري، الاستقصا...، الجزء

التاسع، مصدر سابق، ص. 123 / ابن أبراهيم، الإعلام...، الجزء السابع، 1977، ص. 52 -

تورط محتسب وناظر وخليفة الدار البيضاء في فضيحة مماثلة (75) سنة 1894 (76).

وفي هذا الإطار، هناك من الباحثين من خلصوا - اعتمادا على تقرير رحلة الطبية الانجليزية F. Mac. Nab - إلى انتشار الأمراض التناسلية بالمغرب - في هذه الفترة - باعتبارها نتيجة منطقية لنشاط الساقطات اليهوديات والاسبانيات (77).

بعض مالكي الحانات والملاهي (78)

التاريخ	المدينة	المالكون
1867	أصيلة	الاسبانيون يملكون العديد من المحلات
1867	أصيلة	البرتغاليون (مثل أجواكن)
=	=	الإيطاليون
=	=	الانجليز
		اليهود الذميون المحميون (مثل ولد فريشة وولد
=	=	جوهرة ويوسف ولد أمريخ الخراط)
		ضمن 12 مستوطنا اسبانيا خمسة يملكون خمس
1870	تطوان	ملاهي
1879	الرباط	إسباني يملك ماخورا
1884	طنجة	المستوطنون الاسبانيون يملكون 57 محلا
1896	فاس	ضمن خمسة إسبانيين واحد يملك حانة

(75) الفساد والخمر وانتهاك الحرمات والرشوة والزور.

(76) بوشعراء، الاستيطان... الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 807 (عن رسالة محمد شمس الدين بن الكبير المراكشي ومحمد الغزواني إلى السلطان في 17 أبريل 1894).

(77) بوشعراء، الاستيطان... الجزء الأول، 1984، ص. 182 - 183.

(78) انظر الهوامش 50 و54 و55 و68 / انظر أيضا مراسلات قائد أصيلة الحاج علي بن محمد لمحمد بركاش: الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، الوثائق 566 و567 و568 و569، ص. 358 - 365 (31 يناير - 22 مارس - 1 أبريل 1867).

لوضع حد لهذه الظاهرة الاجتماعية واستجابة لضغط شكاوي العامة ومعارضة العلماء، أصدر المولى محمد بن عبد الرحمن أمراً بإغلاق المقاهي. غير أن أمر السلطان ومحاولات وزير خارجيته محمد بركاش وعماله على المدن اصطدمت بتصلب ممثلي الأجانب ورفض أصحاب هذه المحلات. ولم يقلل منها إلا ما كان في ملكية المغاربة. وهو عدد قليل حسب ما جاء في مراسلات قائد أصيلة (79). وفي طنجة أيضاً لم يطبق القرار المخزني إلا في حق عشرين قهوة مغربية، في حين ظلت محلات الأجانب مفتوحة في وجه النصاري واليهود والمغاربة على لسواء (80).

هذه النتائج السلبية ستدفع المخزم إلى اتخاذ حلول مغايرة تضمنتها رسالة الحسن الأول إلى عامل سلا محمد بن سعيد والغرض منها منع المغاربة من ولوج حانات الملاح. المراسلة تطلب من العامل زجر المسلمين المدمنين على الخمر وإقامة الحد عليهم (81) وتشديد الرقابة على أبواب الملاح لمنع خروج الخمر منه ولضبط المترددين عليه وتهديد البوابين بأشد العقاب إن هم ارتشوا أو تهاونوا في مهامهم. في نفس الوقت تحث المراسلة على عدم السماح لليهود ببيع الخمر أو تعاطيه خارج ملاحهم (82).

ومن ضمن هذه الحلول أيضاً الأمر بإقفال «الحانات والقهاوي» عند الساعة العاشرة ليلاً... (83).

(79) الهامش السابق.

(80) انظر الهامش 69.

(81) حسب الرسالة الحد هو الجلد ثمانين جلدة والسجن إلى أن تتبث التوبة.

(82) ابن زيدان، اتحاف... الجزء الخامس، مصدر سابق، ص. 113 - 115 (9 رجب 1304 هـ).

(83) «الحمد لله - جناب المحترم المحب التحرير السيد عبد الرحمن بن عبد الصادق لازال السؤال عنك محبة أن تكون بخير وعافية. أما بعد ورد علينا الأعز كتابك كما تريد عمله [...] ثالثاً أن تغلق القهاوي والبيصادات في داخل المدينة وخارجها في الساعة العاشرة من الليل. فجواباً عما ذكر نعلمك [...] إن كان من البرطقيز من عنده قهوى أو دار ضيافة فسيوصي كذلك بغلقه في الساعة العاشرة من الليل. ولكن لينجز هذا الأمر فلا بأس من أن يرسم به سوا أهل حماية ورعية جميع الجنوس والمسلمون، وسأفرح أن كل ذلك يوفى به كما يجب لهدانة عمالتك جعلها الله على وفق مرادك مباركة مسعودة، وعلى المحبة والسلام وبتاريخ 10 مرص 1892 موافق=

VII - خاتمة وتوجه :

عدم تمكن المخزن من حسم هذه المواد المحظورة شرعا وتمكن الأجانب من فرض استيرادها والمتاجرة فيها مع ما ترتب عن ذلك من اهتزازات اجتماعية أهمها تكون سوق استهلاكية من المدمنين محليا أدى في النهاية إلى تحول في نوعية هذه التجارة. فلم تعد تعتمد على مجرد الاستيراد... بل أصبحت تنتج مادتها الأولية و«تصنع» (84) داخل المغرب، وذلك لتغطية حاجيات السوق المحلية والسوق الأجنبية عن طريق التصدير...

فمن حيث الدخان، نلاحظ إنشاء «مصانع» لتعبئة التبغ بالمغرب في نهاية القرن 19م. ضمنها ثلاثة بطنجة: الأول أسسه الذمي المحمي إسحاق ابن الصائع Ben Assayag بمشاركة Sananes سنة 1886، والثاني أسسه Serruya Petri سنة 1891، والثالث أسسه J. Cervera سنة 1892 (85). هذه «المصانع» كانت تعتمد على يد عاملة رخيصة الثمن مثل الاسبانيين (86) والتي لم تتورع عن القيام بإضرابات مثل ذلك الذي قامت به سنة 1896 (87). جزء من منتوج سجائر هذه «المصانع» كان يصدر لقاء ضرائب جمركية يجبيها المخزن (88).

= 10 شعبان 1309: من رسائل خوسي دانييل كولاço J.D. Colaço قنصل دولة البرتغال بالمغرب، توجد ضمن مجموع مخطوط في ملكية خاصة، ص. 160 / «الحمد لله وحده، جناب المحترم الأجل القديم خديم المقام العالي بالله السيد عبد الرحمن بن الصادق، نطلب الله أن تكون بخير وعافية. أما بعد، فقد بلغ كتابك المؤرخ 22 جمادى الأولى عامه طلبت فيه الموافقة الوقوف التام بالأمر الأكيد في سد الحانات والقهاوي المفتوحة في هذا البلد بحيث تسد في الساعة العاشرة ليلا، وصار بالبال. الذي يقع اتفاق النواب عليه أنا عليه ساقف. وعلى المحبة والسلام. وبتاريخ 4 دجنبر 1893 الموافق المسطر بلنبطش لدولة برطقز: نفس المصدر السابق، ص. 188.

(84) من الواضح جدا أننا لا نعني هنا التصنيع بشكله الحالي، وإنما نقصد محلات تهية وتعبئة المنتوج.

(85) Miège, Le Maroc..., t. IV, op. cit, p. 338.

بوشعراء، الاستيطان... الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 639.

(86) Miège, Le Maroc..., t. IV, op. cit, pp. 288-289.

(87) Ibid, p. 293.

(88) مثلا سنة 1902 : انظر الهامش 11.

بالنسبة للخمر، فقد اتسعت المجالات المخصصة لزراعة العنب في نهاية القرن 19م لتمتد فوق عشرات الهكتارات بين العرائش والقصر وفي نواحي الدار البيضاء والصويرة وغيرها. وقد كان الإنتاج في تطور مستمر. ففي سنة 1886 أنتجت منطقة العرائش - القصر 12,600 لتر ثم قفز إنتاجها إلى ما بين 30 و40 ألف لتر سنة 1888، صدرت منها 10 ألف لتر سنة 1887. بعض هذه الاستغلاليات من العنب وما ارتبط بها من تجهيزات لصنع الخمر كانت في ملكية الأجانب مثل Ferrieu وSerieyz (89).

وختاما يمكن أن نخلص إلى الادلاء بملاحظتين :

- الأولى : أن بعض الذين أصبحوا يملكون استغلاليات العنب وتجهيزات تحويله إلى خمرة عند نهاية القرن 19م هم الذين كانوا - عشرين سنة قبل ذلك - يستوردون هذه السلعة المحظورة (مثلا Ferrieu وSerieys) (90).

- الثانية : أن تجارة الخمر والدخان ارتبطت بأهداف استعمارية (مما يفسر الموقف الرسمي للأجانب منها) أولا وبمصالح اقتصادية (مما يبرر تشبث المستوطنين واليهود والمحميين بها) ثانيا. وإذا كانت هذه التجارة المحظورة قد اقتضرت على الموانئ الأطلسية أساسا (طنجة، أصيلة، الرباط، تطوان...) حيث الوجود الأجنبي على أشده وبالتالي المواجهة مع الغير حاضرة ومستمرة ومتنوعة، فأنها لن تلبث أن تلحق باقي «المغرب النافع» مع المرحلة الاستعمارية.

(89) Miège, Le Maroc..., t. IV, op. cit, p. 343.

(90) قارن ما جاء في هذه الصفحة مع ما جاء في الصفحة السادسة من هذه المداخلة.